



تحت رعاية دولة رئيس الوزراء وزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني تعقد ورشة عمل الهيئات المحلية المنتخبة

القدس - أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني البيان الصحفي التالي:-

عقد أول أمس الثلاثاء 2005/07/26 تحت رعاية دولة رئيس الوزراء ووزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ورشة عمل الهيئات المحلية المنتخبة/المرحلة الثانية في قاعة سليم أفندي/البيرة بحضور دولة رئيس الوزراء احمد قريع ووزير الحكم المحلي د. خالد القواسمي ونائب الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خالد شهوان وعدد من مسؤولي الجهات المانحة وأعضاء البلديات المنتخبة والمؤسسات المعنية وغيرهم.

افتتح المؤتمر دولة رئيس الوزراء احمد قريع بقوله أن هذا اللقاء الهام ينعقد في ظل حالة النهوض الديمقراطي الذي تمر بها فلسطين، مؤكدا عزمنا على مواصلة عملية البناء الديمقراطي في كافة المجالات، ومنها الانتخابات المحلية لباقي هيئات الحكم المحلي قبيل نهاية هذا العام. كما وتوجه بالشكر والتقدير لوزارة الحكم المحلي وطاقمها، على الانجازات التي حققتها خلال المرحلة السابقة وفقا لخطة الحكومة الفلسطينية ولكافة الدول المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرعايتهم لبرنامج إصلاح الحكم المحلي في فلسطين، ولجنة العليا للانتخابات المحلية وطاقمها على الجهود التي بذلوها لانجاز المرحلة الأولى والثانية من الانتخابات بكل شفافية ونزاهة وبخبرات فلسطينية.

ومن جهته، أكد د.خالد القواسمي، معالي وزير الحكم المحلي على أهمية هذه الورشة بقوله " لقد سعينا في هذه الورشة المختصة أن نستفيد من الخبرة المتراكمة لدى الوزارة ووضعنا أوراق العمل التي تحتوى على مرتكزات العمل القانوني والإداري والمالي والتنظيم العمراني والمشاريع للهيئات المحلية لتكون في متناول يد الجميع. نأمل أن تساهم الوزارة في تطوير ورفع كفاءة الأداء لأعضاء الهيئات المحلية المنتخبة ليمكنوا من القيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم وفقا لقواعد القانون وعلى أساس احترام الديمقراطية كمسؤولية متبادلة بين الجمهور والسلطة المحلية والمركزية".

ومن اجل تحقيق هذا الهدف وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني وبمساعدة الجهات المانحة، تقوم وزارة الحكم المحلي بتنفيذ برنامج طموح لرفع القدرات لمجالس الهيئات المحلية المنتخبة ينطلق من إجراء ورشات عمل متخصصة في مجال الحكم المحلي ومن خلال برنامج الإصلاح الذي تنفذه الوزارة.



وفي النهاية أكد السيد خالد شهوان، نائب الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن خلال شراكته مع السلطات المحلية الفلسطينية لأكثر من 25 عاما يدرك تماما حجم المسؤولية والعبء الملقى على عاتقهم، فتحديات التنمية والتحديث التي تواجهها مدننا وقرانا والاحتياجات في مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة والخدمات الأساسية هي أكبر بكثير من المصادر المتوفرة لسدّ هذه الاحتياجات. ومن هنا تكمن أهمية الحكم الرشيد وتعظيم المنفعة واستخدام الموارد المتوفرة بكفاءة عالية وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على عمق وأصالة التراث الديمقراطي في مجتمعنا الفلسطيني. كما وأضاف السيد شهوان إلى أن أهمية هذا الاجتماع تأتي من كونه داعما لعملية الديمقراطية المحلية والحكم الرشيد واللتان ينظر إليهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعين الاهتمام كاتنين من أهم أساسات التنمية المستدامة كما واعل في هذه المناسبة أن الحكومة اليابانية، وبطلب من وزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قامت بتخصيص مبلغ 730 ألف دولار بهدف إطلاق برنامج تدريب كامل وشامل للبلديات المحلية حيث سيشمل التدريب الجوانب القانونية والمالية والإدارية.

وستضمن الورشة على مدار الثلاث أيام تشكيل مجموعات لمناقشة المرتكزات الدستورية لقانون الهيئات المحلية الفلسطينية وصلاحيات ومسؤوليات الهيئات المحلية والإجراءات المالية والمحاسبة والتشكيلات والانتخابات والموازنات والرقابة والتوجيه للهيئات المحلية ومجلس التنظيم الأعلى والتدريب والإصلاح ومجالس الخدمات المشتركة وسلطات التنظيم والتخطيط والمشاريع.